إضافة إلى جرحى بعضهم في حالات خطرة

مقتل 10 مدنيين في غارات على الأتارب غرب حلب

على اليسار، عناصر الوحدات الكردية مع لواء الباقر الشيعي وعلى اليمين، قائد لواء الباقر مع الجنرال قاسم سليماني

«داعش» يعدم 24 سورياً في قرية بجانب منبج

- الوحدات الكردية تنضم لميليشيات إيران لمحاصرة حلب
- البيت الأبيض يشكك في العملية الإنسانية الروسية بالمدينة
- «داعش» يعدم 24 سورياً في قرية بجانب منبج
- روسيا تستخدم أسلحة محرمة في سوريا

عواصم – «وكالات»: قتل عشرة مدنيين على الأقل بينهم خمسة أطفال وثلاث نساء أمس الجمعة، في ثلاث غارات جوية على مدينة الأتارب الواقعة غرب مدينة حلب بشمال سوريا، والتي تسيطر عليها الفصائل المقاتلة، وفق ما أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال المرصد: «استشهد 10 أشخاص بينهم 5 أطفال وأصيب عدة أشخاص آخرين جراء مجزرة جديدة نفذتها طائرات حربية في مدينة الأتارب بريف حلب الغربي حيث استهدفت بثلاث غارات مناطق في الشارع الرئيسي ووسط البلد في المدينة».

وأضاف أن «عدد الشهداء مرشح للارتفاع بسبب وجود جرحى بعضهم في حالات خطرة».

من جانب آخر لم يقتصر حصار حلب على تضييق الخناق على المدنيين من قبل قوات النظام السوري والطيران الروسي، والحرس الثوري الإيراني والميليشيات الشيعية فحسب، بل أفادت تقارير بانضمام وحدات الحماية الكردية إلى حملة محاصرة حلب بتعاونها مع ميليشيات «لواء الباقر» الشيعية المدعومة من إيران، والتي تضم عناصر أغلبهم من شيعة سوريا.

وفي هذا السياق، نشر موقع «تقارير الحرب» الناطق بالفارسية، والذي يرصد التدخل الإيراني العسكري في سوريا والعراق بشكل خاص، صورا عن تواجد وحدات الحماية الكردية إلى جانب ميليشيات لواء الباقر، في حي الشيخ مقصود في حلب، عقب السيطرة عليه.

وفي إحدى الصور التي التقطت الخميس، يقف قائد لواء الباقر، المدعو الحاج خالد الملقب «أبو حسين»، وسط عناصره وعناصر الميليشيات الكردية، في حي الشيخ مقصود وهم يستعدون لمعركة محاصرة حلب.

أما في الصورة الأخرى فيظهر أبو حسين مع قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، الذي ساهم في تشكيل لواء الباقر الذي شارك في عمليات الحرس الثوري في ريف حلب الجنوبي ضد المعارضة السورية، خاصة في منطقة تل البكارة.

من جهة أخرى، كشف سعيد جليلي، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني السابق، في كلمة له الأربعاء، عن تصاعد حدة الخلافات بين المسؤولين الإيرانيين بشأن استمرار دعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، بسبب ما وصفوه بإطالة أمد الأزمة والحرب».

وقال جليلي، وهو عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، ويعتزم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة كمنافس للرئيس الحالي حسن روحاني، في كلمته في مسجد بالعاصمة طهران، إن الخلافات بين مسؤولي النظام حول مشاركة إيران في الحرب في سوريا كانت منذ البداية ولا تزال مستمرة».

من جهة أخرى قال البيت الأبيض، الجمعة، إن الولايات المتحدة قلقة للغاية بشأن الوضع في حلب حيث تحاصر القوات الروسية وقوات الحكومة السورية المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

وقال إريك شولتز المتحدث باسم البيت الأبيض في تصريحات صحفية «ننظر في إعلان روسيا إقامة ممرات إنسانية لكن بالنظر إلى سجلهم في ذلك نحن متشككون على أقل تقدير».

من جانب آخر علم المرصد السوري لحقوق الإنسان من عدة مصادر موثوقة، أن تنظيم داعش أعدم وقتل خلال الـ24 ساعة الفائتة، ما لا يقل عن 24 مواطناً في قرية البوير، التي تبعد نحو 10 كلم بشمال غربي مدينة منبج.

وأكدت المصادر أن داعش أعدم المواطنين الـ24 خلال اقتحامه للقرية وسيطرته عليها، إثر هجوم عنيف وسباغت نفذه التنظيم على قرى بريف منبج الشمالي الغربي، وسيطر في هذا الهجوم على قرى قرط والبوير والجاموسية وقطويران وقرى أخرى، بعد اشتباكات عنيفة مع قوات سوريا الديمقراطية، ومعلومات عن تمكن الأخير من استعادة عدد من هذه القرى.

أيضا قتل رجل من مدينة منبج متأثراً بجراح أصيب بها جراء قصف طائرات حربية تابعة للتحالف الدولي على مناطق في حي السرب بالمدينة في وقت سابق، وقتل رجلان من المدينة إثر إصابتهما برصاص قناص أثناء محاولتهما الخروج من مدينة منبج.

من جهة أخرى اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش النظام السوري وروسيا باستخدام أسلحة عنقودية محظورة على نطاق واسع في هجماتها ضد مناطق المعارضة.

وقالت المنظمة إنها وثقت 47 استخداما لأسلحة عنقودية منذ نهاية مايو أسفرت عن مقتل وجرح عشرات المدنيين.

وبحسب المنظمة فإن القنابل المحرمة استهدفت المدنيين بمن فيهم الأطفال.

وتطلق الذخائر العنقودية والمنشطلية من الأرض بواسطة المدفعية والصواريخ، أو تسقط من الطائرات، وتحتوي هذه الصواريخ والقذائف على ذخائر صغيرة تشبه القنابل، بعضها ينفجر وبعضها الآخر يبقى سليما فيتحول إلى ألغام فردية، ما يشكل تهديدا للمدنيين، خصوصا الأطفال الذين قد يلتقطونها أو يلعبون بها.

استخدمت القوات الروسية 13 نوعا من الذخائر المحرمة دوليا في سوريا، بحسب هيومن رايتس ووتش، وأوردت رايتس ووتش في تقريرها قضية إغارة طائرات «سوخوي» روسية على قرية ترمانين في محافظة إدلب، حيث استهدفت عدة مرات سوقا لبيع المحروقات، فقتل وأصيب فيه مدنيون ومسعفون وأطفال صغار.

ودعت المنظمة موسكو ونظام الأسد إلى وقف استعمال الأسلحة المحرمة، وأكدت أن الذخائر المنشطية والعنقودية تقتل مباشرة، وتستمر ذخائرها غير المنفجرة في القتل لعدة عقود من الزمن بعد تحولها إلى ألغام جاهزة للانفجار عند اللمس.

الصيد: لست متمسكاً بالرئاسة وحكومتي لم تفشل

رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد

تونس – «وكالات»: أكد رئيس الحكومة التونسية، الحبيب الصيد، أمس السبت، في الجلسة العامة البرلمانية المخصصة للتصويت على تجديد الثقة لحكومته، أنه غير متمسك بمنصبه، بل يريد أن يكون جنديا من جنود البلاد يعمل على خدمة مصلحتها بكل تفان، وفق تعبيره.

ودافع رئيس الحكومة عن أداء حكومته، مؤكدا أنها لم تفشل، وأشار إلى أن هناك أحزابا من داخل الائتلاف الحاكم ومن خارجه تقول إن الحكومة ليس لديها أي برنامج، لافتا إلى أن حكومته كان لها برنامج ورؤية، برزت بالخصوص من خلال:

– مقاومة الإرهاب، الذي قال إنه مهم جدا وأساسي، حيث لا هيبة للدولة دون استقلال أو حرية وطنية وأن الإرهاب يهدد هيبة الدولة.

– مقاومة غلاء المعيشة، تراجع مؤشر الأسعار من 5.7 بالمئة في فبراير 2015 إلى 3.9 في المئة حاليا.

– السلم الاجتماعي، في هذا الباب قال رئيس الحكومة إن فريقه الحكومي ورث وضعية اجتماعية صعبة وتوترا اجتماعيا، وكان الهدف هو الوصول إلى السلم الاجتماعي لأنه دون سلم اجتماعي وأمن لا يوجد تنمية أو استثمار.

– المشاريع المعطلة، أشار الصيد إلى أن الحكومة وجدت مشاريع معطلة تتجاوز كلفتها 10 آلاف مليون دينار والدولة تصرف عليها فوائض تجاوز بعضها 100 مليون دينار في السنة، وأضاف أن حكومته قامت بما يلزم وانطلقت المشاريع المعطلة في مختلف مناطق البلاد على مستوى وطني وجهوي لافتا إلى الزيارات التي أداها إلى 12 ولاية قال إن بعضها لم يدخلها أي رئيس حكومة سابقا.

– إعداد خطة تنموية للمستقبل، وأكد الحبيب الصيد في هذا الإطار أن هذا الأمر لم تقم به أي حكومة سابقا باعتبار أنها كانت وقتية ولم يسمح لها بذلك مبرزا أن حكومته أعدت برنامج 5 سنوات المتمثل في المخطط التنموي 2016-2020 . وأضاف أن هذا المخطط موجود للاعتماد عليه في المستقبل معتبرا أن تغيير الحكومات كل سنة أو سنتين وتغيير برامجها يجعل جميع هذه الحكومات مشغولة في إعداد البرامج، ومشددا على أن الوضع الحالي للبلاد يتطلب الاستمرارية في الحكومة وأن كل تغيير حكومي له تأثيرات سلبية على الاقتصاد التونسي وعلى سمعة البلاد في الخارج.

– مقاومة الفساد، أبرز الصيد أن الفساد مستفحل في البلاد، وأنه زاد تعمقا واستفحالا بعد الثورة ولافتا إلى أنه في التحوير الوزاري الأول تم إحداث وزارة للحوكمة ومقاومة الفساد وإعطاؤها كافة الصلاحيات إلى جانب هيئة مكافحة الفساد، التي كانت في سبات عميق وتم تغيير رئيسها وانطلقت في أعمالها. وقال إن مقاومة الفساد أصعب من محاربة الإرهاب وإنها حرب تتطلب طول نفس ومثابرة.

– حول التشغيل، قال الصيد إن حكومته لم تعد بحل هذه المشكلة في سنة أو سنتين، موضحا أن هذه المسألة مرتبطة بالأمن ومقاومة الإرهاب والوضع الاجتماعي، مضيفا أنه ليس بتغيير الحكومات يتم إيجاد حل لمعضلة التشغيل. وأشار إلى أن إحداث مواطن الشغل يحتاج إلى ديناميكية وإلى «تحرك البلاد» وتطورها وإحداث تنمية.

وانطلقت بقصر البرلمان بباردو بالعاصمة تونس، صباح أمس السبت، أشغال الجلسة الاستثنائية، المخصصة للنظر في مطلب تجديد الثقة في الحكومة.

يذكر أن رئيس الحكومة الحبيب الصيد، هو الذي تقدم بطلب للبرلمان لتجديد الثقة في حكومته رغم أنه يدرك جيدا أنه لن يحظى بها.

وذلك بعد إعلان الكتل البرلمانية الرئيسية، عن قرارها عدم التجديد للصيد وحكومته، وهنا قال الصيد إنه اختار الذهاب للبرلمان من أجل احترام الدستور وتكريس الديمقراطية، وأن البرلمان الذي منح الثقة للحكومة هو الذي يسحبها.

وتجدر الإشارة إلى أن أحزاب الائتلاف الحكومي الأربعة، كانت قد أعلنت عن رفع مساندتها لرئيس الحكومة الحالي، ودعته للاستقالة، وذلك بعد إعلان الرئيس الباجي قائد السبسي عن مبادرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ويجب أن تحظى حكومة الصيد بموافقة 109 نواب، وإلا فإنها تعتبر مستقيلة وتتحول إلى حكومة تصريف أعمال، إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وهو السيناريو المرجح في ظل عدم مساندة الأحزاب الرئيسية في البرلمان لرئيس الحكومة الحالي.

وثيقة تكشف سياسة إسرائيل لسرقة الأراضي الفلسطينية

قوات الاحتلال تعتقل فلسطينيين في جنين

مستوطنات كريات أربع

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس السبت، مدينة جنين ومخيمها شمال الضفة الغربية، واعتقلت فلسطينيين اثنين.

وقال شهود لوكالة الصحافة الفلسطينية صفا، إن عدة آليات عسكرية ترافقها شاحنة كبيرة اقتحمت مخيم جنين وداهمت منزل فلسطيني وفتشته واعتقلته ونقلته إلى جهة مجهولة.

وأضاف الشهود أن القوات الاحتلال توغلت أيضاً في مدينة جنين واعتقلت شاباً بعد تفتيش منزله والعبث بمحتوياته، حيث استمر تواجدها في المنطقة لنحو ساعتين.

وأشاروا إلى أن القوات غادرت المدينة والمخيم صباح اليوم باتجاه معسكر سالم غربا.

يذكر أن الاحتلال الإسرائيلي يعتقل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن» للاشتباه في ضلوعهم في اعتداءات والقيام بأعمال شغب.

من جانب آخر اهتم العديد من الصحف الإسرائيلية الصادرة أمس السبت، بوثيقة سرية تعود إلى عام 1970، وتعرض الخطة الأفضل للاستيلاء على أراض فلسطينية لإقامة مستوطنات، باستخدام الأغراض العسكرية كذريعة.

وكشفت هذه الوثيقة التي عرضتها صحيفة «هآرتس»، النقاب عن طريقة استيلاء إسرائيل على أراض في الضفة الغربية، لغرض إقامة أول المستوطنات هناك.

وحملت الوثيقة عنوان «طريقة إقامة مستوطنة كريات أربع» بالقرب من مدينة الخليل، وتشمل توثيقا لمحضر إحدى الجلسات التي تم عقدها في مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي حينها موشيه ديان في يوليو 1970.

وشارك في هذه الجلسة كل من وزير الدفاع، والمدير العام لوزارة الإسكان، وقائد لواء الضفة الغربية في الجيش، ومنسق شؤون الحكومة في المناطق المحتلة.

ووفقاً للوثيقة فإن الطريقة الأفضل لضم أراض فلسطينية والاستيلاء عليها لغرض إقامة مستوطنات هي استخدام الجيش كذريعة.

وبناء على ذلك تقرّر في هذه الجلسة أن يتم الإعلان عن إقامة 250 وحدة سكنية في كريات أربع في منطقة جرى تحديدها بأنها ستستخدم لأغراض الوحدات العسكرية، كما تقرّر أن تتم أعمال البناء بواسطة وزارة الدفاع وعرض هذه الأعمال، باعتبارها جزءاً من البناء لأغراض عسكرية.

وجاء في الوثيقة ما يلي: «بعد استكمال كل النشاطات اللازمة لأعمال البناء هذه من طرف معسكر التدريب التابع للجيش رقم 14، يقوم قائد لواء الخليل باستدعاء رئيس بلدية الخليل من أجل مناقشة مواضيع عامة، وخلال ذلك يعلمه أن الجيش باشر بإقامة بيوت في المعسكر قبيل حلول فصل الشتاء».

واتفق المشتركون، بحسب الوثيقة والنص الذي نشرته صحيفة هآرتس، في الجلسة على خداع رئيس بلدية الخليل عن طريق إبلاغه أن أعمال البناء هي لأغراض عسكرية، في حين أنه من ناحية عملية تم إسكان أوائل المستوطنين في منطقة كريات أربع.

تجدر الإشارة إلى أن مصادرة الأراضي الفلسطينية في المناطق المحتلة لأغراض عسكرية في الظاهر ومن ثم استخدامها لأغراض مدنية، كانت بمثابة سرّ مكشوف منذ سبعينيات القرن الفائت، نظرا إلى أن القانون الدولي لا يتيح القيام بأعمال بناء مدنيّة على أراض صودرت لأغراض عسكرية.

وبقيت هذه الطريقة منتهجة في إسرائيل حتى سنة 1979، حين أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قراراً يقضي بوقفها، رداً على طلب التماس يتعلق بمصادرة أراض بهذه الحجة لإقامة مستوطنة ألون موريه في شمال الضفة.